واقع وتحديات التنمية البشرية بالدول المغاربية

The reality and challenges of human development in the Maghreb

مزيان حمزة [1]، محمودي احمد[2]، العيداني الياس [3]

[1] جامعة الشلف h.meziane@univ-chlef.dz

[2] المركز الجامعي تيسمسيلت ahmah84@gmail.com

[3] المركز الجامعي تيسمسيلت laidani.mgm@gmail.com

تاريخ الاستلام: 13 /2019/04 تاريخ القبول: 15 /2019/05 **تاريخ النشر**: 30 /2019/06

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث الى التطرق الى مفهوم التنمية البشرية حيث يمكن القول بأن التنمية البشرية هي عملية تطوير قدرات وطاقات الناس وصولا إلى نوعيات خاصة ليكونوا خلالها قادرين على تحقيق خياراتهم ومطالبهم وتطلعاتهم التنموية، وذلك لأن التنمية الشاملة لاتحقق ذاتها بذاتها بل لابد من توافر الإرادة التنموية لدى البشر في أي مجتمع من المجتمعات وبخاصة لدى القيادات العامة، ثم العمل على تنمية هؤلاء البشر ضمن استراتيجيات محددة للتنمية البشرية ليعبروا عن هذه الإرادة التنموية بأداء تنموي يتناسب مع كل المطالب والطموحات، كما نحاول من خلال هذه الدراسة الى الكشف عن أهم المؤشرات التنمية البشرية للدول المغاربية الخمس.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية البشرية، التنمة البشرية المستدامة

Abstract:

We aim at addressing the concept of human development, where it can be said that human development is the process of developing people's abilities and energies to reach special qualities in order to be able to achieve their choices, demands and developmental aspirations, because the comprehensive development is not achieved by itself, The developmental will of human beings in any society, especially in the leadership of the public, and then work on the development of these people within specific strategies for human development to express this developmental will development performance commensurate with all demands and aspirations, as we try through this study Li detection of the most important human development indicators of the five Maghreb countries

Keywords: development, human development, sustainable human development

المؤلف المرسل: أحمد محمودي، الإيميل: ahmah84@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر الإنسان الثروة الحقيقية لأي مجتمع وأساس تقدمه، فهو المنتج عندما يبذل الجهد ويستخدم طاقته الذهنية والجسدية، وهو المستهلك عندما يقوم باستهلاك السلع والخدمات التي تلبي حاجاته ورغباته، وهو المستثمر عندما ينتج وسائل الإنتاج ويبحث عن مجالات الاستثمار، مايجعله المحرك الرئيسي لعجلة التنمية .وعليه لايمكن أن تتحقق أهداف التنمية دون تحرير طاقات البشر ودون توفير الجو المناسب لتفجيرها وهذا هو المبدأ الرئيسي في التنمية البشرية. إذ تهدف التنمية البشرية إلى تنمية طاقات الإنسان حتى يتمتع بحقوقه باعتباره محور التنمية وفاعلها ومنظمها ومطورها ومجددها ومبدع سياسات تغيير نمط التنمية ومعدلات الانجاز، أي أن التنمية البشرية هدف ووسيلة في نفس الوقت، حق وواجب، جهد وإشباع، إنتاج واستهلاك تشمل جميع مراحل السن، رجل أو امرأة، دولة وقطاع خاص وقطاع عام، حاضرا ومستقبلا. وبالتالي يمثل توفير القدرات البشرية والكفاءات المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية في إطار البيئة الاقتصادية الدولية الحالية المتسمة بالانفتاح والتنافسية المعتمدة على الإقتصاد وهو الأمر جعلنا نطرح السؤال الرئيسي التالي: ماهو واقع وتحديات التنمية البشرية بالدول المغاربية الخمس؟

وللإجابة على هذا السؤال إرتأينا التطرق إلى المحاور الموالية:

- **مفهوم التنمية البشرية وبعض المفاهيم المرتبطة بها**
- **و اقع أهم مؤشرات التنمية البشرية في دول المغرب العربي**

تحديات التنمية البشرية في دول المغرب العربي

2. مفهوم التنمية البشرية وبعض المفاهيم المرتبطة بها

1.2 مفهوم التنمية البشرية

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، وطبقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان التنمية البشرية تعرف بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس[1]"

"Human DeVelopment is a Pocess of enlarging peoples choices "

وسواء تعلقت هذه الخيارات بالجوانب الصحية ومطلبهم في أن يحيوا حياة أطول عمرا و أكثر صحة، أو بالجوانب التعليمية ومطلبهم في توافر الفرص التعليمية في جميع مراحل التعليم، أو بالجوانب الاقتصادية ومطالبهم في توافر مستوى معيشي معقول يحقق احتياجاتهم الطبيعية، أو بالجوانب السياسية والاجتماعية ومطلبهم في توافر فرص الحرية والعدالة السياسية والاجتماعية وضمان حقوقهم الإنسانية واحترام ذواتهم وطاقاتهم ليكونوا مواطنين صالحين ومنتجين مبدعين[2].

كما يمكن القول بأن التنمية البشرية هي عملية تطوير قدرات وطاقات الناس وصولا إلى نوعيات خاصة ليكونوا خلالها قادرين على تحقيق خياراتهم ومطالبهم وتطلعاتهم التنموية، وذلك لأن التنمية الشاملة لاتحقق ذاتها بذاتها بل لابد من توافر الإرادة التنموية لدى البشر في أي مجتمع من المجتمعات وبخاصة لدى القيادات العامة، ثم العمل على تنمية هؤلاء البشر ضمن استراتيجيات محددة للتنمية البشرية ليعبروا عن هذه الإرادة التنموية بأداء تنموي يتناسب مع كل المطالب والطموحات[3].

وقد فسر مصطلح التنمية البشرية أيضا على أنه "تنمية الناس من أجل الناس أنفسهم"، وكما فسر آخرون ذات المصطلح على أنه"هو الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو الاقتصادي فيها وأن من مظاهر التنمية البشرية المهمة هي :العناية بالأمن الغذائي، تعميم خدمات الصحة والتعليم في مناطق الدولة المختلفة مع توفير فرص العمل المنتج[4]"

يرى مكتب العمل العربي أن مفهوم التنمية البشرية أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب

العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصيرهم وقدراتهم، أما عن دعائم التنمية البشرية يمكن ايجازها فيما يلي[5]:

- **العدالة:** وهى لا تقتصر على توزيع الدخل والثروة فحسب وإنما تتخطى ذلك إلى إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء المجتمع كافة.
- **الاستدامة في التنمية** وما تهدف إليه من تأمين قدرات وطاقات وموارد أجيال لم تولد بعد وذلك بذات الكفاءة المتاحة حاليا، فالاستدامة في حقيقتها عدالة في تكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعية للجيل الحالي وبينه وبين الأجيال القادمة.
- **الديمقراطية** وما تفجره من طاقات الإبداع والتحرر والمشاركة، فالديمقراطية باتت تمثل اليوم المدخل الرئيسي للعملية التنموية، فالحرية السياسية وحقوق الإنسان والمشاركة الجماعية ومسائلة ومحاسبة المسؤولين وصون حقوق الأقليات هي مكونات رئيسية للديمقراطية وإذ أصاب الضعف أحدها شلت العملية الديمقراطية برمتها.
- **الإنتاجية:**فزيادة الإنتاجية وترشيد استعمال الموارد المحدودة هي جوهر عملية التنمية البشرية، دون رفع هذا الاستهداف إلى مراتب أعلى من الاعتبارات الإنسانية الأخرى، فزيادة الإنتاجية تبقى في نهاية المطاف أداة بالرغم من أهميتها.
- تفعيل القدرة البشرية:لا يمكن ترك الوفاء بالحاجات البشرية إلى عمل خيري ذلك أن التبعية الناشئة عن هذا الاعتماد تهمش البشر وتعطل فيهم حوافز الاعتماد على النفس إذ ليس هناك أكثر سوءا من أن تتخلى الشعوب عم مهمات النهوض بمسؤوليتها في تأمين حاجاتها من النمو والارتقاء.

وبذلك أصبح مفهوم التنمية البشرية أساسا ثابتا لقياس تقدم المجتمعات، ودليلا على اكتساب التنمية مفهوم إنسانيا يجعل الإنسان محور التنمية ما يجعلنا نقول بأن التنمية البشرية هي صانعة التنمية الاقتصادية.

2.2 بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية البشرية: يمكن للإشارة إلى ما يلي:

- تنمية الموارد البشرية والتنمية البشرية:يعتقد الكثيرين ولو للوهلة الأولى أن مفهوم التنمية البشرية هو رديف لمفهوم تنمية الموارد البشرية، لكن الواقع بعكس ذلك تماما فمفهوم التنمية البشرية يتسع وبصورة كبيرة جدا لكل مجالات حياة البشر من تعليم وصحة وعيش وأمن فضلا عن التمتع بالحريات الأساسية منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أما تنمية الموارد البشرية فتعني الإعداد والتوظيف للإنسان لكي يصبح قوة عمل منتجة بدرجات متفاوتة من المهارة حسب قدراته وطاقاته وفرص العمل المتاحة لديه لتشغيله، أي أنها عملية تركز على الإنسان المنتج وعلى إنتاجية العمل بالدرجة الأولى، غير أن المفهومين يشتركا في أن محور الاهتمام هو الإنسان.

- التنمية البشرية ثلاثية التربية والتعليم والتدريب:اعتنى كثير من الباحثين ببحث العلاقة بين التنمية البشرية وبين عناصر هذه الثلاثية، وبخاصة عنصري التعليم والتدريب، **فالتعليم** يمثل عملية نقل وتنمية للمعارف في سياق منهجي وتطبيقي، **أما التدريب** فيتمثل في عملية صقل وتنمية المهارات في سياق معرفي ومنهجي علمي، في حين تمثل التربية عملية بناء منظومة القيم في سياق علمي وعملي[6].

أما التنمية البشرية ليست عملية جزئية بل هي عملية كلية شاملة لجميع مقومات الشخصية الإنسانية ومنظوماتها، لأن الشخصية الإنسانية ذات طبيعة كلية يصعب التعامل معها بصورة جزئية دون تأثر عناصر الكل بذلك، وتكفينا دلالة على ذلك سياق الحديث الشريف في تصوير المجتمع المؤمن بقوله ﷺ:"المؤمنون في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى"، والشخصية البشرية حتى يتم تنميتها لابد أن تكون عملية التنمية

شاملة وبصورة كلية، وهنا تبرز عمليات التربية أو التعليم أو التدريب كعمليات جزئية، بحيث تركز كل منها على منظومة ومقومات محددة مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية ترابط هذه العمليات وتداخلها. **وبالتالي التنمية البشرية** مفهوم كلي يشمل في إطاره التعليم والتدريب والتربية.

- **التنمية البشرية المستدامة :** نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية، أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيون اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بحالة التنمية بـ"ريودي جانيرو"بالبرازيل عام 1992[7]. وتجدر الإشارة إلى أن نظرية التنمية البشرية المستدامة وضعت على يد الباحثين"**محبوب الحق**"باكستاني الأصل و"**أمارتياصن**"هندي الأصل، وذلك من خلال عملهما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حيث يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة"بأنها توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة[8]، حيث يمثل رأس المال الاجتماعي البوتقة التي يتفاعل فيها رأس المال المادي والبشري، ويمثل أيضا النسيج الذي يربط أبعاد التنمية بعضها بالعض الآخر.

وعليه يمكن وصف التنمية البشرية المستدامة بمثابة حاصل إجماع وتفاعل التنمية البشرية والتنمية المستدامة، مضافا لهما بعدا ثالثا وهو رأس المال الاجتماعي.كما تتطلب التنمية البشرية المستدامة إعادة النظر في الكثير من المفاهيم وتغييرها وفق رؤية معاصرة تستطيع أن تتعايش مع تحديات العصر، فيجب أن يعاد تفسير الأمن بأنه أمن الناس لا أمن الأرض، ومن أمن يتحقق من خلال الحروب إلى أمن يتحقق من خلال التنمية البشرية، ومن أمن إقليمي إلى أمن غذائي وبيئي وأمن من حيث العمالة،كذلك ينبغي أن تمكن الناس لا أن تشل قدراتهم، والتعاون الإنمائي يجب أن ينصب مباشرة على الناس لا على الدول فحسب[9].

وبإختصار يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة أنها إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع المنافع سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

3. و اقع أهم مؤشرات التنمية البشرية في دول المغرب العربي

سنحاول من خلال هذا المحور الكشف عن نتائج أهم مؤشرات التنمية البشرية بالدول المغاربية الخمس مع محاولة التعليق عنها في كل مرة

3-1عدد السكان: يشكل موضوع الزيادة السكانية مشكلة كبيرة في البلدان النامية على عكس الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر مع سيادة ثقافة ذلك، وينعكس هذا مباشرة على مشكلة البطالة ومشاكل التعليم والصحة وبالتالي على برامج التنمية، ولهذا سنحاول الكشف عن تطور عدد السكان في دول المغرب العربي.

الجدول (01)تطور عدد سكان دول المغرب العربي(الوحدة- الملايين)

	1990	1995	2000	2005	2010	2013	2030
الجزائر	25.3	28.0	30.4	32.9	35.4	39.2	48.6
تونس	8.2	8.9	9.5	10.1	10.5	11.0	12.6
المغرب	24.8	26.3	28.7	30.5	32.4	33.0	39.2
ليبيا	4.4	4.8	5.6	5.9	6.5	6.2	7.5
موريتانيا	2.0	2.2	2.6	3.0	3.4	3.9	5.6

المصدر: سلسلة تقارير التنمية البشرية، 2003-2014 **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 :ص 312، 2013:ص 338**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد سكان دول المغرب العربي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990–2013، حيث كان عدد سكان الدول الخمس سنة 1990 يقدر بـ 64.7 مليون نسمة في حين وصل تعدادها سنة 2013 إلى93.3مليون نسمة أي بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى 2.2 مليون نسمة لمجموع الدول المغاربية،كما تشير التوقعات إلى أن هذا الحجم سيصل سنة 2030إلى113.5 مليون نسمة حيث تمثل الجزائر الدول الأكثر تعددا للسكان ضمن المجموعة،حيث حققت معدل نمو وصل إلى1.97% خلال الفترة 1990-2000 ثم انخفض خلال الفترة 2000-2012إلى حدود1.75%[10]، تأتي بعد ذلك المغرب التي حققت معدل نمو سكاني للفترة 1990-2000 وصل إلى1.65% لينخفض خلال الفترة 2000-2012إلى حدود 1.14%، تأتي في المرتبة الثالثة تونس بـ 8.2 مليون نسمة سنة 1990 و11 مليون نسمة سنة 2013 محققة معدل نمو سكاني خلال الفترة 2000-2012 وصل إلى1%، أما ليبيا فقد حققت معدل نمو سكاني يصل إلى2.92%خلال الفترة 1990-2000 و 3.26%خلال الفترة 2000-2012 وهي الأعلى في دول المغرب العربي،في حين موريتانيا حققت معدل نمو سكاني وصل إلى2.43% خلال الفترة 2000-2012 .للإشارة فان معدلات النمو السكاني في الدول المغاربية والعربية بصفة عامة مرتفعة مقارنة بباقي دول العالم إذ يقدر معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة من 0.8% إلى 1.1% والدول النامية من1.9% إلى 1.3%خلال نفس الفترات[11].

2-3 نتائج دليل التنمية البشرية بدول المغرب العربي

نحاول من خلال هذا الكشف عن واقع التنمية البشرية ثم تطورات الدليل من خلال ما يلي:

أ: دليل التنمية البشرية وعناصره

يتكون دليل التنمية البشرية وفق تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ثلاثة عناصر أساسية هي (العمر المتوقع عند الولادة "يحسب بالسنوات"، متوسط سنوات الدراسة "يحسب بالسنوات"، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي"يعادل القوى الشرائية بالدولار")، وبالتالي سنحاول تقديم تطور نتائج كل عنصر على حدى.

الجدول رقم (02)دليل التنمية البشرية في دول المغرب العربي(القيم من 0إلى 01)

البلد	2000	2005	2010	2011	2012	2013
ليبيا	//	0.818	0.755	0.760	0.769	0.784
تونس	0.739	0.766	0.683	0.698	0.712	0.721
الجزائر	0.701	0.733	0.677	0.698	0.713	0.717
المغرب	0.610	0.646	0.567	0.582	0.591	0.617
موريتانيا	0.447	0.550	0.433	0.453	0.467	0.487
الدول العربية	0.578	0.609	0.588	0.641	0.652	0.682

المصدر:تقارير التنمية البشرية، 2000، 2014.

من أبرز ملامح السكان هو مستوى التنمية الذي وصلت إليه بلدانهم، ليس من خلال المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها في قياس التنمية فيما مضى، وإنما من خلال مؤشرات أكثر استجابة للتغيرات في مفهوم التنمية واتجاهها نحو الإنسان واستدامة رفاهه وبقائه على قيد الحياة، ويعتبر دليل التنمية البشرية (HDi) من أهم المؤشرات التي تستخدم في قياس مستوى التنمية البشرية، حيث ترتب الدول وفق هذا الدليل ونجد أن الدول المغاربية قد حققت تحسنا في نتائج هذا المؤشر إذ نجد ليبيا في المرتبة 55 وتونس في المرتبة 90 والجزائر في المرتبة 93 ضمن المجموعة الدولية ذات التنمية البشرية المرتفعة وفق تقرير التنمية البشرية سنة 2014 في حين تقع المغرب في المرتبة 129 ضمن مجموعة الدول المتوسطة التنمية البشرية أما موريتانيا فتقع ضمن المجموعة المنخفضة التنمية البشرية في المرتبة 161 كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدول الخمس قد حققت تحسنا متواصلا في نتائج دليل التنمية البشرية،إذ نجد أن ليبيا حققت متوسط سنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية خلال الفترة 2000-2013 يصل إلى0.40% مقابل 0.77% لتونس و0.95%للجزائر،أما المغرب فكان المعدل يصل إلى1.23% موريتانيا 0.91 مقابل معدل وصلت قيمته بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا وصل إلى0.37 و1.04 للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة،كما أننا نلاحظ أن معدل النمو السنوي خلال الفترة 2000-2013 كان في حدود 0.85 كما أننا لاحظنا أن نتائج دليل التنمية البشرية في كل من ليبيا والجزائر وتونس كان في معظم الأحيان أفضل من نتائجه في الدول العربية كمجموعة.

-تطور العنصر الأول: الجدول الموالي يوضح تطور عنصر العمر المتوقع عند الولادة،

الجدول رقم (03)تطور نتائج العنصر الأول(العمر المتوقع عند الولادة) في الدول المغاربية

البلد	2001	2005	2010	2011	2012	2013
ليبيا	72.4	73.4	74.5	74.8	75	75.3
تونس	72.5	73.5	74.3	74.5	74.7	75.9
الجزائر	69.2	71.7	72.9	73.1	73.4	71.0
المغرب	68.1	70.4	71.8	72.2	72.4	70.9
موريتانيا	51.9	63.2	57.3	58.6	58.9	61.6
الدول العربية	66	67.5	69.1	70.5	71.0	70.2

المصدر:سلسلة تقارير التنمية البشرية، 2000-2014

يشكل مؤشر العمر المتوقع عند الولادة تعبيرا كثيرا ما يستعمل للدلالة على التقدم الصحي العام في البلاد فهو يخفي في طياته آثار العديد من الجهود التنموية من توفير الخدمات الصحية إلى التغذية إلى تحسين الإنتاج والدخل والتوزيع في البلاد[12]،حيث عرفت الدول العربية ومنها دول المغرب العربي ارتفاعا ملحوظا في هذا الجانب، إذ وصلت كل من ليبيا وتونس إلى مصاف الدول المتقدمة رغم تخلف نوعا ما للجزائر والمغرب وبدرجة أعلى في مستوى انخفاض العمر المتوقع عند الولادة في موريتانيا،حيث وصل متوسط العمر المتوقع 2010-2013 في ليبيا إلى74.9 سنة،تونس إلى74.85سنة والجزائر إلى72.6 سنة أما المغرب فوصل إلى71.82سنة وجاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة بـ58.85 سنة، للإشارة متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول النامية في الفترة 2000-2013هو 70.8سنة كما نلاحظ أن الفجوة بين البلدان المغاربية وبلدان العالم الأخرى متناقصة،كما نجد توقع العمر عند الميلاد لعام 2035 سيبلغ متوسط الدول العربية إلى72.12سنة مقابل 71.8سنة في البلدان النامية و 73.21 سنة لمتوسط العالم.

-تطور العنصر الثاني: الجدول الموالي يوضح تطور متوسط سنوات الدراسة بالدول المغاربية،

الجدول رقم (04) تطور العنصر الثاني: متوسط سنوات الدراسة أو نسب الالتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي(%) بالدول المغاربية

البلد	2001	2005	2010	2011	2012	2013
ليبيا	89	94.1	7.3	7.3	7.3	7.5
تونس	76	76.3	6.5	6.5	6.5	6.5
الجزائر	71	73.7	7.2	7.0	6.7	7.6
المغرب	51	58.5	4.4	4.4	4.4	4.4
موريتانيا	43	45.6	3.7	3.7	3.7	3.7
الدول العربية	60	65.5	5.7	5.9	6.0	6.3

*متوسط سنوات الدراسة يدل على نسب الالتحاق بالتعليم

المصدر: سلسلة تقارير التنمية البشرية، 2000-2014

– من أفضل المؤشرات لقياس المستوى التعليمي للسكان هو متوسط سنوات الدراسة حيث يشير هذا المؤشر من خلال الجدول أعلاه أن هناك فترتين هما:

- الفترة الأولى 2001-2005 كان التعليم يعتمد على نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، إذ نجد كل من ليبيا وتونس والجزائر قد حققت نسب مقبولة مقارنة بدول مثيلة أو حتى الدول العربية في حين بقي التخلف في هذا المقياس يسود كل من المغرب وموريتانيا اللتان حققتا معدلات تقل عن متوسط الدول العربية وهذا ما يبرر الارتفاع الطفيف لمعدلات الأمية بهاتين الدولتين.

- أما الفترة الثانية2010-2013 فقد تم الاعتماد على تقييم المخزون التعليمي من خلال متوسط سنوات الدراسة، إذ رغم تحقيق كل من الجزائر وليبيا وتونس متوسط أفضل من مجموع الدول العربية غير أنه يبقى غير كاف أمام متوسط دول تنمية بشرية مرتفعة يصل إلى12 سنة وحتى متوسطة يصل إلى10 سنوات أما المغرب وموريتانيا اللتان مازالتا مطالبتين بمزيد من الجهود في هذا المجال للرفع من متوسط سنوات الدراسة من خلال توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتحسين نتائج المتغير. للإشارة فان دول المغرب العربي قد حققت تحسن كبير لهذا المتغير منذ1992 لكن المتوسط مازال متواضعا و ذلك لخصوصية المجتمعات المتميزة بسعة القاعدة وضيق القمة.

-تطور العنصر الثالث: الجدول الموالي يوضح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدول المغاربية(بالدولار الأمريكي)،

الجدول رقم(05)تطور العنصر الثالث: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدول المغاربية (بالدولارالأمريكي)

البلد	2001	2005	2010	*2011	*2012	*2013
ليبيا	7.570	10.335	17.068	12.637	13.765	21.666
تونس	6.390	8.371	7.979	7.281	8.103	10.440
الجزائر	6.090	7.062	8.320	7.658	7.418	12.555
المغرب	3.600	4.555	4.628	4.196	4.384	6.905
موريتانيا	1.990	2.234	2.118	1.859	2.174	2.988
الدول العربية	5.038	6.716	7.861	8.554	8.317	15.817

*معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لسنة 2005

المصدر: سلسلة تقارير التنمية البشرية، 2000-2014

يُعتمد على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب معادل القوة الشرائية لمقارنة مستويات المعيشية بين البلدان، ويتم حسابه بمعادل القوة الشرائية لإزالة الفوارق بين مستويات الأسعار الوطنية.إذ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدول المغاربية النفطية خاصة الجزائر وليبيا حققت مستويات نمو متواصلة في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 7 دولار سنة 2001 بليبيا إلى21.60دولار سنة 2013 مقابل 12.55دولار بالجزائر سنة 2013.وحتى تونس قد حققت نتائج في مستوى متوسط الدول العربية وفي بعض الأحيان بمستوى أفضل من الجزائر، في حين نجد أن المغرب بقي فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ضعيفا وحتى الارتفاع السنوي كان طفيفا لا يتجاوز في أحسن الأحوال 1.2دولار، أما موريتانيا فنصيب الفرد فيها جد منخفض سواء مقارنة بدول المغرب العربي أو بمتوسط الدول العربية وهو ما انعكس على نتائج دليل التنمية البشرية وحتى على حدة درجة الحرمان من التعليم والصحة وارتفاع مستويات الفقر والأمية بها.

ب- نتائج دليل التنمية حسب الجنس بدول المغرب العربي

يتضمن جدول دليل التنمية حسب الجنس قيمة دليل التنمية محسوبة لكل من النساء والرجال على حدى، وتشكل النسبة بين القيمتين دليل التنمية حسب الجنس وكل ما قاربت النسبة واحد**(1)** تقلص الفارق بين النساء والرجال،كما يتضمن الجدول أيضا مؤشرات الدليل لطول العمر والتعليم والدخل مفصلة حسب الجنس[13].

الجدول رقم(06)دليل التنمية حسب الجنس لسنة2014 بالدول المغاربية

	دليل التنمية البشرية		العمر المتوقع عند الولادة		متوسط سنوات الدراسة		النصيب التقديري للفرد من الدخل الفردي الإجمالي المعادل القوى الشرائية بدولار2011	
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
ليبيا	0.749	0.805	77.3	73.5	7.5	7.5	10.649	32.678
الجزائر	0.669	0.751	78.3	73.6	5.5	7.5	4.751	16.226
تونس	0.629	0.746	72.7	69.4	5.9	7.8	3.695	21.219
المغرب	0.545	0.658	72.7	69.1	3.2	5.6	3.215	10.692
موريتانيا	0.425	0.530	63.1	60	2.6	4.9	1.362	4.592

المصدر:تقرير التنمية البشرية،2014، ص ص174-176

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نصيب التنمية البشرية للإناث مازال دون مستوى الذكور أي مازال التفوق لصالح الذكور في مختلف المتغيرات ماعدا متغير العمر المتوقع عند الولادة الذي كان لصالح الإناث في كل الدول الخمس، حيث حققت تونس أعلى عمر متوقع للإناث بـ78.3 سنة تلتها ليبيا بـ 77.3سنة ثم الجزائر والمغرب بـ 72.7 وفي الأخير موريتانيا بـ 63.1 سنة، أما العمر المتوقع عند الولادة للذكور جاءت تونس بـ 73.6 سنة ثم ليبيا بـ 73.5 ثم الجزائر بـ 69.4 سنة تلتها المغرب بـ 69.1 سنة ثم الأخير موريتانيا بـ60 سنة.

أما عن متوسط سنوات الدراسة فكانت لصالح الذكور ما عدا ليبيا حيث المتوسط متساويا بـ 7.5 للذكور والإناث كما حققت الجزائر المرتبة الأولى في متوسط سنوات الدراسة للذكور بـ 7.8 سنة تلتها تونس وليبيا بـ7.5 سنة وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإلتحاق بالتعليم أما المغرب وصل بها المتوسط إلى5.6 مقابل 4.9في موريتانيا كما حققت الإناث معدلات مابين5.9سنة بالجزائر و 2.6سنة بموريتانيا وهذا الضعف في متوسط سنوات الدراسة هو الذي يساهم في رفع معدل الأمية وبالأخص بين الإناث في كل من المغرب و موريتانيا.

-فيما يخص المستوى المعيشي فان التفوق كان واضحا لصالح الذكور على حساب الإناث إذ نجد نصيب الذكور من الدخل القومي في ليبيا يعادل 3 مرات نصيب الإناث من الدخل القومي وهو الأعلى في الدول المغاربية تليها الجزائر بنصيب للذكور يعادل 7 مرات نصيب للإناث، أما تونس فكان نصيب الذكور يعادل 4 مرات نصيب الإناث و 3 مرات نصيب الإناث في كل من المغرب وموريتانيا،وهو ما يدل على التمكين الجنساني للذكور في الجوانب الاقتصادية بهذه الدول.وهو ما جعل في الأخير دليلالتنمية البشرية للذكور أعلى منه بالنسبة للإناث بما يقارب 0.1 بالنسبة لكل الدول المغاربية.

4. تحديات التنمية البشرية في دول المغرب العربي

تواجه الدول المغاربية مجموعة من التحديات الإقليمية أثرت على نتائج تحقيق التنمية البشرية وخاصة تلك التي أشار إليها تقرير التنمية الانسانية العربية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

4-1 البيئة غير الآمنة: تواجه المنطقة العربية والمغاربية تحديات كبيرة تهدد أمن الإنسان نتيجة الضغوط البيئية، فقد تفضي النزاعات المترتبة عن المنافسة على الموارد الطبيعية إلى رفع نسبة التوتر في العلاقات بين الجماعات والسكان والدول، وتنجم هذه التحديات عن الضغوط السكانية والديمغرافية، والإفراط في استغلال موارد الأرض، نقص المياه والتصحر، التلوث والتغيرات المناخية[14].

4-2 **الضغوط السكانية**: فحسب تقديرات الأمم المتحدة سيصل عدد سكان دول المغرب العربي بحلول 2030إلى نحو 113.4 مليون نسمة وهو ما يمثل في حدود 30% من إجمالي سكان الدول العربية ومعظمه في الجزائر والمغرب، وفي منطقة تعاني نقصا متزايدا في المياه والأراضي الصالحة للزراعة مازالت معدلات النمو السكاني على الرغم من تناقصها تفرض ضغوطا شديدة على قدرة استيعاب الأراضي العربية وتهدد الاستدامة البيئية.

4-3 التوسع الحضري: يضيف التوسع الحضري أعباء جديدة على البنية التحتية في دول المغرب العربي ويخلق في معظم الأحيان مدن غير نظيفة وبيئة غير صحية مثقلة بالإزدحام وانعدام الأمن ففي 1990 كانت نسبة سكان المدن لا تتعدى 55% لكن اليوم تتجاوز 65% من إجمالي السكان الدول الخمس.

4-4 الأمن الغذائي والمائي: الأمن المائي والغذائي قضيتان عالميتان تعاني منهما أو على الأقل إحداهما كثير من دول العالم الثالث حيث كثير منها تقع في المنطقة المناخية الجافة أو شبه الجافة مما يجعل أغلبها يعاني من ندرة المياه وبالتالي من أزمة في الغذاء وفي الدول العربية تبرز هاتين المشكلتين بوضوح.

4-5 التغيرات المناخية والتصحر:رغم أن المنطقة العربية تعد من المناطق الأقل مسؤولية عن الإنتاج المباشر لمفاعيل الغازات الدفينة حيث لا تتجاوز حصة المنطقة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 4.7% عالميا غير أنها ضحية لتغير المناخ رغم السياسات والبرامج التي اتبعتها بعض الدول العربية، ومن المؤسسات التي أنشأت مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة عام 1978 الذي يعد المنتدى السياسي الأول لتناول القضايا البيئية في الوطن العربي[15]،إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب لمواجهة المشاكل البيئية المعقدة والمتداخلة التي تعانيها المنطقة والمتمثلة في التصحر والتلوث والإجهاد البيئي وغيرها،ويعد التصحر أحد المشاكل البيئية الخطيرة التي يواجهها العالم بوجه عام والوطن العربي بوجه خاص إذ تشير الدراسات إلى أن الكثير من الأراضي المتصحرة أو المهددة بالتصحر تقع في الوطن العربي ونصيب البلدان المغاربية معتبر،ومن أسبابه الرئيسية هو غزو البنايات للأراضي الزراعية، فقدان مساحات كبيرة من الغابات، فنجد مثلا حسب التقديرات فان 24% من الأراضي المستخدمة للزراعة المروية في ليبيا مهددة بالتصحر وحوالي 15% في الجزائر، و33% في تونس، و12% في موريتانيا و10% في المغرب، أما نسبة الأراضي المستخدمة في الزراعة المطرية المهددة بالتصحر فتمثل 93% في الجزائر،69 % في تونس،69% في المغرب،و35% بليبيا و16% في موريتانيا. وحتى الأراضي المستخدمة في المراعي لم تسلم من التصحر وهي مهددة أيضا بنسب جد مرتفعة تتراوح بين 90% في الجزائر والمغرب و 80% في ليبيا وتونس،70% في موريتانيا، وبعملية حسابية إذا جمعنا كل هذه النسب سنجد ما يقارب 137824 ألف هكتار مهددة بالتصحر في دول المغرب العربي[16]،وبالتالي سيؤثر هذا التصحر في التنمية البشرية من عدة نواحي منها:نقص المياه، تقلص الإنتاج الزراعي، هجرة القطاعات الزراعية، انخفاض مستوى النشاطات الاقتصادية وبالتالي إنخفاض مستوى الدخل الوطني.

4-6 الإصلاح المؤسسي: يشكل الضعف المؤسسي واحد من أهم أسباب الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية كما يعد فشل المؤسسات المسئولة عن تقديم الخدمات العامة الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والأمن والتعليم، إلى جانب مؤسسات إدارة الحكم التي تمثل أحد الأسباب الرئيسية لتراكم الفشل الكبير للتنمية في مجال العدالة والنفاذ إلى فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك يتطلب الإصلاح المؤسسي اختيار السلطات التنفيذية على أساس الجدارة بدلا من

الولاء، ولذا هناك حاجة ماسة للقيام بإجراءات تؤدي إلى ديمومة إصلاحات حوكمة المؤسسات العامة، وفي هذا الصدد هناك مؤسسات رئيسية ينبغي أن تحظى بالأولوية في المدى القريب، وعادة ما تتضمن هذه المؤسسات سلطات الضرائب والجمارك والمصارف المركزية والعامة وصناديق التنمية بالإضافة إلى السلطات المحاسبية وسلطات مكافحة الفساد وهيئات حماية حقوق الإنسان، علاوة على ذلك من المهم إعادة النظر في التشريعات القانونية لضمان مهنيتها وقدرتها على الاستجابة لمطالب الجمهور[17]. كما يشير تقرير 2011 حول تحديات التنمية في المنطقة العربية إلى ضعف المساءلة والمشاركة السياسية للمواطنين، كما أن الأداء الضعيف في مجال التنمية البشرية يعود إلى تأثير الهياكل الضعيفة على مدى فعالية النفقات الموجهة للصحة والتعليم.

7-4 نمو متقلب قائم على النفط وليس في صالح الفقراء: يبين تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية للعام 2009 أربع حقائق رئيسية للنمو في الدول العربية ومنها الدول المغاربية على مدار العقود الأربعة الماضية وهي: انخفاض نسبي في معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد منذ 1980، زيادة التغلب والاعتماد شبه الكامل على صادرات البترول**(خاصة الجزائر وليبيا)**، وعدم الفعالية للحد في الفقر منذ 1990، وازدياد هذه القيود وبالنظر إلى الهدف الأسمى للتنمية وهو الحد من الفقر فان تحقيق نمو مناصر للفقراء يمثل تحديا رئيسيا للدول العربية (النمو المناصر للفقراء هو النمو الذي يعود نفعه على الفقراء نسبيا أكثر مما يعود على غيرهم)، ورغم التحسن في مستويات التنمية البشرية في الدول العربية منذ 1970إلا أنه مقارنة بالتحسن في دخل الفرد فان مكاسب التنمية البشرية تعتبر محدودة، وأنه كان من الممكن أن يكون حجم التقدم أكبر لو أن المنطقة اعتمدت سياسات أكثر فعالية للاستفادة من ثرواتها المادية لتحقيق الرفاه البشري، هذا بالإضافة إلى عدم المساواة في الثروة والدخل بين أفراد المجتمع الواحد من جهة وبين الرجال والنساء من جهة أخرى.

8-4 مشاركة المرأة في التنمية: إن التحديات التي تواجهها المرأة والتي ترتبط بمكانتها ودورها في المجتمع، وتتمثل أبرز هذه التحديات في أشكال التمييز الذي تتعرض له، إذ لا تزال هناك أحكام تشريعية تميزية حيالها في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن العادات والتقاليد والقيم السائدة التي تقف بوجهها وتؤدي إلى تهميش دورها على مختلف الأصعدة[18]، ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، وبالنتيجة يعاني جزء هام من المجتمع بسبب تعطل جزء من أعضائه القادرين على الإنتاج، وبالتالي انخفاض في دخل الأسر و انعكاس سلبي على مستويات المعيشة.

9-4 تحديات الأمن الصحي: على الرغم من أن الدول المغاربية قد حققت على مدى العقود الماضية تقدما مشهودا في مجال ارتفاع مدة العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض معدل وفيات الرضع، أن التغطية الصحية لا تزال دون مستوى باقي أقاليم العالم، ولا تزال أنظمة الصحة تعاني من البيروقراطية وتدني القدرات المهنية ونقص التمويل، مع تعاظم الأخطاء الصحية جراء انتشار أمراض معدية جديدة خاصة في إفريقيا مؤخرا[19].

10-4 التعليم: وبالأخص التمويل والرفع من نصيب التعليم من حجم الإنفاق الحكومي، مع تحديات أخرى تتعلق بنسب الالتحاق بالتعليم خاصة في المدن الريفية وبين الإناث، وجودة التعليم المتقدم ومدى ملائمته مع متطلبات سوق العمل والنشاط الاقتصادي، ومحاربة الأمية بين الكبار بالأخص في المغرب وموريتانيا.بالإضافة إلى ظهور أمية من نوع آخر وهي الأمية الإلكترونية، والتي تتطلب المزيد من الإستثمارات في البنية التحتية الإلكترونية وتوفير متطلبات التنمية التكنولوجية لردم الهوة بين الدول المغاربية والدول التي إستفادت كثيرا من الإفرازات الأخيرة وبالأخص الجزء المتقدم من العالم.

10-4 الصراعات والنزاعات: تتمثل هذه الصراعات في النزاعات العربية مع دول الجوار، والمتمثلة في النزاعات الحدودية والإيديولوجية، ولم تقتصر الخلافات بين النظم الاجتماعية المختلفة فقط، وإنما حدثت أيضا بين بلدان تتبع النظام الاجتماعي ذاته ويحكمها حزب له توجه مماثل، بالإضافةإلى الخلافات الداخلية التي تؤدي إلى الحروب الأهلية.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا بأن دول المغرب العربي تمثل قوة بشرية هائلة على مستوى الشمال الإفريقي، حيث عرف عدد سكان الدول الخمس تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-2013، وتمثل الجزائر القوة البشرية الأولى في المنطقة تليها المغرب، كما أن جزء كبير من الساكنة يقع ضمن المجموعة العمرية 15سنة- 65 سنة وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتوفير التعليم والأمن والرعاية الصحية لهم.

أما عن نتائج أهم مؤشرات التنمية البشرية وبالأخص دليل التنمية البشرية فقد عرف تحسنا ملحوظا بالأخص في ليبيا وتونس والجزائر، لكن بتأخر في المغرب وموريتانيا.وعلى العموم ما زالت نتائج التنمية البشرية دون مستوى الأقاليم الأخرى في العالم، ويعود هذا التأخر أساسا إلى مجموعة من التحديات مثل الفقر والتحديات التكنولوجية، والنمو الديمغرافي السريع، وتحدي الأمن الإنساني والغذائي والمائي، وغيرها، يضاف إلى ذلك النتائج التالية:

- للتنمية البشرية جانبان: الجانب الأول يرتبط بتكوين القدرات البشرية عن طريق الإستثمار في الصحة والتعليم والتدريب، أما الجانب الثاني يعني الإستفادة الكاملة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان، بمعنى أن التنمية البشرية هي عملية صحية وتعليمية وتدريبية مستمرة تساهم في تكوين تنافسية رأس المال البشري من خلال الإهتمام بتحقيق مجموعة من الأهداف يتم قياسها دوريا من خلال مؤشرات محددة مسبقا.
- أصبح مفهوم التنمية البشرية أساسا ثابتا لقياس تقدم المجتمعات، ودليلا على اكتساب التنمية مفهوم إنسانيا يجعل الإنسان محور التنمية ما يجعلنا نقول بأن التنمية البشرية هي صانعة التنمية الاقتصادية، أما التنمية البشرية المستدامة فهي تعتبر إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع المنافع سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.
- مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب يهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح مابين القيمتين 0و1 وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة وهي:**مدة الحياة ومستوى الصحة** وذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة، **التمدرس وتلقي المعارف**، اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين والمعدل الإجمالي للتمدرس والتعليم، **إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع**، اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.
- من خلال دليل التنمية البشرية (**HDI**) نجد أن الدول المغاربية قد حققت تحسنا في نتائج الدليل خاصة من خلال تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2014، إذ أصبحت تقع ثلاثة دول مغاربية ضمن المجموعة الدولية ذات التنمية البشرية المرتفعة رغم تأخر مراتبها، في حين لا تزال المغرب ضمن المجموعة الدولية المتوسطة التنمية البشرية مع ترتيب جد متدهور لموريتانيا التي تقع ضمن المجموعة الدولية المنخفضة التنمية البشرية.
- يعبر دليل التنمية حسب الجنس عن مدى تمكين الجنس البشري سواء كان رجال أو نساء من جوانب التنمية البشرية، حيث نجد التفوق في جوانب التنمية يعود دوما لصالح الرجال في الدول الخمس، ماعدا العمر المتوقع عند الولادة الذي عاد للإناث حيث نجد فرق عمري متوقع يصل أحيانا إلى أربع سنوات بينهما.

كما إرتأينا في الأخير تقديم الإقتراحات التالية من أجل نتائج التنمية البشرية والتقليل من مختلف التحديات:

- توسيع الإستثمار المستمر في رأس المال البشري بإعتبار الجزء الأكبر منه شباب وهذا من خلال تدعيم برامج الصحة المتعلقة بحياة الأفراد والتوجه نحو الدعم المتزايد للتعليم والمساواة بين الإناث والذكور للإلتحاق بأطوار التعليم المختلفة والإهتمام بتحقيق التنمية البشرية المستدامة لضمان تنافسية بشرية أفضل.

- تعميم وتوفير تعليم ابتدائي جيد النوعية لاعتباره حجر الأساس لتحقيق نمو اقتصادي مقبول مصدره رأس مال بشري جيد النوعية، مع تكثيف الجهود في مجالي التعليم الأساسي والعالي وبالأخص في موريتانيا والمغرب.

-توجيه السياسات العامة نحو الاهتمام بجودة نظم التعليم ورفع كفاءة مخرجاته من خلال جعل التعليم أولوية بدرجة أولى في السياسات الحكومية،

- التنسيق الجماعي لمحاربة الأمية بمختلف أنواعها من أمية الحرف إلى الأمية الإلكترونية.

6- التهميش

[1] Undp, 1995,p11

[2] عبد المعطي محمد عساف،وآخرون، التدريب وتنمية الموارد البشرية، -الأسس والعمليات-، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] المرجع السابق، ص ص 17-18

[4] سيرين مدحت الخيري، إحسان غسان مدحت الخيري، هجرة الكفاءات العربية، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص44.

[5] عاطف قبرصي، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة –التحدي العربي-، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص ص 28-29.

[6] عبد المعطي محمد عساف،وآخرون، التدريب وتنمية الموارد البشرية، -الأسس والعمليات-، مرجع سبق ذكره، صص 33-35.

[7] لجنة الإسكوا، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الإقتصاد الكلي –حلقات الإرتباطالإستراتيجية ودلالاتها-، ورقة مناقشة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1998، ص03.

[8] إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 1993، المجلد 30، العدد 04، ص06.

[9] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة .....، مرجع سبق ذكره، ص65.

[10] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص338.

[11] Unesco, statistical year book, paris, 2009, p103.

[12] محمد عدنان وديع ،قضايا السكان في الوطن العربي"قراءة في الواقع والتحديات"، صندوق النقد العربي.

[13] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2014، ص155.

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 2009، ص ص 2-4

[15] Escwa, governance for sustainable development in the arab region, new yourk, 2003, p12.

[16] Arabenviroment, future challenge, arab forum for enviroment and development, 2008, p98.

[17] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية لعام 2011، المركز الإقليمي للدول العربية، القاهرة، 2011، ص13

[18] ديانا الخياط، معوقات في وجه تحقيق المساواة بين الجنسين: حالة لبنان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 317، 2005، ص108.

[19] تقرير التنمية الإنسانية العربية،2009، ص14.